Document: EB 2009/96/R.13
Agenda: 10(a)(iii)
Date: 1 April 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية غينيا

مذكرة رئيس الصندوق بشأن

مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات (القرض رقم GN-589)

تعديل اتفاقية القرض
وإعادة تخصيص حصيلته

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والتسعون

روما، 29-30 أبريل/نيسان 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Ulaç Demirag
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2616 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: u.demirag@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06- 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التعديل المقترح إدخاله على اتفاقية القرض الخاص بمشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات وإعادة تخصيص حصيلته على النحو الوارد في الفقرة 23.

مذكرة رئيس الصندوق بشأن

مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات (القرض رقم (GN- 589)

تعديل اتفاقية القرض وإعادة تخصيص حصيلته

أولاً – المقدمة والخلفية

1- وافق المجلس التنفيذي على مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات في 5 سبتمبر/أيلول 2002. وقدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ 15.5 مليون دولار أمريكي منها قرض الصندوق بقيمة 12.5 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 9.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة). وقدرت مساهمة الحكومة ومساهمة المستفيدين بمبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي و1.2 مليون دولار أمريكي على التوالي.

2- وغدا المشروع نافذ المفعول في 5 أغسطس/آب 2004، وأشرف عليه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. إلا أن أداء المشروع أثناء التنفيذ كان مخيبا للأمل. وبناء على ذلك اتخذت، بعد مشاورات بين الصندوق والحكومة، تدابير احتياطية بهدف تحسين أداء المشروع.

3- وكان التدبير الأول المتفق عليه بين الطرفين هو إيكال الإشراف على المشروع إلى الصندوق بداية من 1 يناير/كانون الثاني 2007. وبفضل هذا التغيير في طريقة الإشراف على المشروع، أعاد الصندوق والحكومة مع شركاء التنمية النظر في غرض المشروع ونهجه ونطاقه. وبناء على نتائج هذه المراجعة، قرر الصندوق والحكومة إعادة هيكلة المشروع من أجل:

(أ) مواءمته مع الاستراتيجيات الحكومية الجديدة والسياسات القطاعية ذات الصلة ومع برنامج الصندوق للفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج؛
(ب) تحسين الأداء والاستدامة بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الصندوق وشركاء التنمية الآخرين؛
(ج) زيادة التكامل في نطاق البرنامج القطري للصندوق ومع أنشطة شركاء التنمية الآخرين؛
(د) زيادة الأثر على المدى القصير والمتوسط والطويل فيما يتعلق بالأزمة الغذائية الحالية وانتهاز الفرص الإنمائية المتاحة للقطاع الزراعي بسبب ارتفاع أسعار الأغذية.

ثانيا – مسوغات التغييرات

4- ارتكز مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات على نهج لإدارة الموارد الطبيعية توجهه المجتمعات المحلية. واتسم التنفيذ بالتأخر في نشر أنشطة المشروع، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل الصرف. فلم يصرف من حصيلة القرض إلا حوالي 20 في المائة بحلول 30 سبتمبر/أيلول 2008.

5- وبينت بعثات استعراض التنفيذ والإشراف أن المشكلات العميقة تتصل بثلاثة عوامل رئيسية: (1) التدهور الشديد في السياق الاقتصادي الكلي والاجتماعي السياسي للبلد، وخاصة في منطقة المشروع التي تأثرت بهجمات المتمردين وتدفق ضخم للاجئين؛ (2) ضعف أداء وحدة تنسيق المشروع وقلة توفير

الخدمات وتردي جودتها في منطقة المشروع؛ (3) قصور النهج المتبع في المشروع بالنظر إلى تغير السياق المؤسسي بسبب تطبيق إطار جديد للامركزية والتسيير المحلي تم اعتماده عام 2006، والوثيقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر (2007)، والسياسة الوطنية للتنمية الزراعية (2007). وقد حللت هذه العوامل وروعيت عند وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج.

6- وقد أكدت الحكومة على الحاجة إلى تعزيز إنتاج الأغذية وإنتاجيتها عن طريق اتباع نهج لسلاسل القيمة في سياستها الجديدة. وسيدعم الصندوق الحكومة في تحقيق هذا الهدف المهم. وسيتم تقديم الدعم عن طريق إعادة هيكلة المشروعات القائمة بغية وضع برنامج وطني لسلاسل القيمة تصمم أنشطته وفقا للميزة النسبية لكل من مناطق البلد الإيكولوجية الطبيعية الأربع.

7- وتتطلب الأزمة الغذائية في الإقليم استجابة فورية وفعالة. وللموارد المتاحة في المشروع أهمية حاسمة في مواجهة تحديات انعدام الأمن الغذائي المحلي الحاد الذي يزيد من سوئه تدفق اللاجئين والفقر المدقع في منطقة الغابات.

8- وبناء على الدروس المستفادة من أنشطة الصندوق وغيره من الوكالات المانحة في البلد، ستسترشد إعادة هيكلة مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات بالمبادئ المعروضة فيما يلي.

(أ) أدى **نهج سلسلة السلع الزراعية الذي يوجهه السوق** الذي اتبعته حكومة غينيا في مجال التنمية الزراعية إلى نتائج طيبة وأحدث أثرا حقيقيا في غينيا. وقد تبين أن الأرز وزيت النخيل والمطاط فعالة في مكافحة الفقر نظرا لتزايد الطلب عليها في الأسواق المحلية والإقليمية.

(ب) **الانتقائية والبساطة** وسيلتان أساسيتان لإحراز نتائج إنمائية مهمة في بيئة تتسم بضعف القدرات الإدارية والمؤسسات. ولذلك سيركز المشروع بعد إعادة هيكلته على عدد محدود من سلاسل القيمة المناصرة للفقراء والمتميزة بالقدرة على تحقيق الدخول المرتفعة والأمن الغذائي، كما سيركز على أهم الاختناقات ضمن السلاسل المنتقاة. وسيتيح التوسع المتعاقب في التغطية الجغرافية مع التمويل الإضافي فرصا لإجراء عمليات استعراض كل سنتين. وفي هذا الصدد سيزداد التعقيد شيئا فشيئا بحسب أداء التنفيذ والنتائج المحرزة والتغيرات البيئية والدروس المستفادة.

(ج) **منظمات المزارعين** الغينية ناجحة في تزويد أعضائها بخدمات دعم الإنتاج وفرص الوصول إلى الأسواق. وهي من هذه الناحية تحتاج إلى الانخراط بنشاط في تنفيذ المشروع بعد إعادة تصميمه بغية دعم الأنشطة والأثر.

(د) **الفعالية والكفاءة.** لتقوية المؤسسات الوطنية وتحسن أداء نظام الرصد والتقييم أهمية حاسمة بالنسبة للتنفيذ الفعال والمساءلة. ومن الممكن إدارة برنامج على نطاق القطر بفعالية وكفاءة أكبر من الأنشطة الإقليمية المتفرقة الأصغر من حيث التعزيز المؤسسي، ودعم حوار السياسات، وإقامة الصلات مع الأسواق، وإدارة الاتصالات/المعرفة.

(هـ) للتكامل والتآزر عند تحقيقهما عن طريق شراكات التنفيذ على مستويات مختلفة أهمية أساسية بالنسبة لزيادة أثر المشروعات. ولذلك سيرتكز المشروع بعد هيكلته على إنجازات الأنشطة السابقة والحالية التي تمولها الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الكندية للتنمية

الدولية، وصندوق الأمم المتحدة المشترك للسلع، من أجل تعزيز منظمات المزارعين. كما سيلتمس التعاون مع البرنامج المشترك للأمم المتحدة[1] وبرامج تطوير البنى الأساسية التي يمولها البنك الدولي. يضاف إلى ذلك أنه ستقام شراكات مع الأنشطة التي تركز على التسيير السليم واللامركزية، وخاصة مع برنامج دعم المجتمعات المحلية القروية الذي يشارك في تمويله البنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والصندوق، ومشروع التسيير المسمى "لنعمل معا" الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ثالثا – نطاق إعادة الهيكلة

9- تمخضت إعادة تصميم مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات عن البرنامج الوطني لدعم سلاسل القيمة الزراعية. وقد بدأت إعادة الهيكلة بتقييم أجراه فقراء الريف أنفسهم، واشترك فيه عدد كبير من أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات المهنية بالإضافة إلى الوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف. ونسقت هذه العملية على نحو وثيق مع تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج الذي عرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2008 (EB 2008/95/R.13/Rev.1). وعلاوة على ذلك نوقش تصميم المشروع الذي أعيدت هيكلته في مركز للتصميم داخل القطر، وهو يخضع لعملية تعزيز الجودة وضمانها في الصندوق مع إحراز نتائج مرضية للغاية. وتقرير تصميم البرنامج متاح الآن على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

10- وقد صمم البرنامج الوطني لدعم سلاسل القيمة الزراعية كنشاط طويل الأجل وطني النطاق سيوسع عن طريق تمويل تكميلي من الصندوق وعن طريق مشاركة في التمويل. وسيشمل البرنامج في البداية منطقتين من المناطق الزراعية الإيكولوجية الأربع في البلد: (1) منطقة الغابات؛ (2) منطقة غينيا الوسطى. وستعرض منحة تكميلية على المجلس التنفيذي للموافقة في سبتمبر/أيلول 2009 بمبلغ يوازي ما تبقى من المخصصات في إطار الدورة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (8.70 مليون دولار أمريكي). وسيوسع البرنامج، كما جاء في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بحيث يشمل مناطق أخرى عن طريق تمويل تكميلي إضافي في إطار الدورة التالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (2010–2012).

[1] Programme Conjoint du Système des Nations Unies pour la Relance des Dynamiques Locales de Développement Economique et Social en Guinée Forestière.

رابعا – وصف المشروع بعد إعادة هيكلته: البرنامج الوطني لدعم سلاسل القيمة الزراعية

ألف – الأهداف والمكونات

11- الغرض من البرنامج هو إدخال تحسينات مستدامة على دخل فقراء الريف في غينيا وأمنهم الغذائي. أما الهدف المحدد فهو زيادة إنتاجية وتنافسية أنشطة فقراء الريف الاقتصادية عن طريق تعزيز قدرات المنظمات النشطة في سلاسل القيمة الزراعية المزدهرة.

12- يتألف البرنامج من ثلاثة مكونات: (أ) دعم منظمات المزارعين الرئيسية واستثماراتها؛ (ب) الدعم المؤسسي والمالي؛ (ج) إدارة المعرفة وتنسيق البرنامج.

13- يرمي المكون الأول إلى: (1) دعم الاتحاد الوطني العام لمنظمات المزارعين في غينيا في التخطيط، وحوار السياسات، والرصد والتقييم، وتوفير التدريب المتخصص لأعضائها؛ (2) مساعدة الاتحادات والاتحادات الموحدة على تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطتها الاقتصادية؛ (3) تسهيل وصول المجموعة المستهدفة إلى البنى الأساسية والمعدات المتصلة بالإنتاج والتجهيز والنقل وبالاستغلال التجاري للسلع المنتقاة. وسيرتكز هذا المكون – الذي سيستنفد معظم موارد المشروع – على خطط الأعمال السنوية للاتحادات والاتحادات الموحدة المعنية والاتحاد الوطني العام لمنظمات المزارعين في غينيا.

14- ويرمي المكون الثاني إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية سلاسل القيمة. والأنشطة المتوقعة في إطار هذا المكون هي: (1) تقوية المؤسسات العامة في مجال تخطيط ورصد وتقييم وحشد المساعدة التقنية لتنمية سلاسل القيمة؛ (2) تطوير خدمات مالية محددة؛ (3) توحيد الرابطات القائمة للخدمات المالية.

15- ويعنى المكون الثالث بالتوعية وتقديم المعلومات في نطاق المجموعة المستهدفة، وضمان اقتسام الدروس المستفادة والمعرفة. كما أن التنسيق الكلي للبرنامج (الإدارة المالية والرصد والتقييم) يعد جزءا من هذا المكون. وستسهل تنفيذ البرنامج وحدة تنسيق وطنية لها فروع في كل من المناطق التي يشملها البرنامج (في نزيريكوريه ولابيه في بداية الأمر).

باء – نهج الاستهداف

16- سيصل البرنامج إلى حوالي 000 50 أسرة أو 000 300 نسمة في منطقة الغابات وفي منطقة غينيا الوسطى. وتتألف المجموعة المستهدفة الرئيسية من أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من أصحاب المصلحة النشطين في سلاسل القيمة المنتقاة والمنظمين في منظمات مهنية. ويتميز هؤلاء الأطراف بما يلي: (1) انخفاض الغلات والإنتاجية بسبب نقص فرص الوصول إلى المدخلات الحديثة؛ (2) ضعف إدارة المياه؛ (3) قلة فرص الوصول إلى البنى الأساسية والمعدات اللازمة لما بعد الحصاد؛ (4) انعدام الأمن الغذائي خلال "موسم الجوع". وستوجه عناية خاصة في نطاق هذه الأسر الفقيرة إلى الأسر التي ترأسها النساء والشباب.

جيم – ترتيبات التنفيذ

17- ما زالت وزارة الزراعة هي الوكالة المنفذة، وهي ترأس اللجنة التوجيهية المسؤولة عن ضمان التشاور على الصعيد الوطني. وستتألف هذه اللجنة التوجيهية من (1) جميع الوزارات المعنية؛ (2) ممثلي منظمات المزارعين (التي تمثل 50 في المائة على الأقل من النصاب)؛ (3) ممثلي المنظمات المهنية الأخرى؛ (4) وحدة التنسيق الوطنية والفريق الوطني لإدارة المشروع في كل منطقة زراعية إيكولوجية (في منطقة الغابات فقط في البداية).

18- ستقام لجان إقليمية لاستعراض أهلية الأنشطة المقترحة في خطط الأعمال السنوية للتمويل والتثبت منها. وسيرأس هذه اللجان ممثل للاتحاد الوطني العام لمنظمات المزارعين في غينيا.

19- وسينظم الاتحاد الوطني العام لمنظمات المزارعين في غينيا مشاورات إقليمية لاقتسام المعارف والتجارب الناجمة عن التنفيذ الميداني، وتحديد أوجه التكامل، وتحقيق الاتساق بين النهج، والتفكير في وضع استراتيجية لتنظيم الأطراف في سلاسل القيمة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وسيشترك في هذه المشاورات ممثلون لمنظمات المزارعين، والقطاع الخاص، ولجان التنمية القروية، والمنظمات غير الحكومية، والغرف الزراعية والتجارية، والمديريات الإقليمية للوزارات المعنية، وفريق التنسيق الإقليمي.

20- وستنفذ المكون الأول بأكمله منظمات المزارعين المحلية والإقليمية والوطنية (الاتحادات والاتحادات الموحدة والاتحادات العامة) النشطة في سلاسل القيمة المنتقاة. وستتولى منظمات المزارعين: (1) إعداد وتنفيذ خطط أعمالها السنوية؛ (2) المسؤولية عن التوريد وإدارة العقود وتقييم مقدمي الخدمات؛ (3) المشاركة في المشاورات واللجان (المذكورة في الفقرات 17–19)؛ (4) ضمان توفير المعلومات للمنظمات الأهلية والاتصالات معها؛ (5) إقامة نظام داخلي للرصد والتقييم؛ (6) إعداد تقارير مرحلية للعرض على الجمعية العامة، ووحدة التنسيق الوطنية، والحكومة، وعلى الصندوق والمشاركين في التمويل في المستقبل.

21- وستنفذ المكون الثاني وحدة التنسيق الوطنية والمكتب الإقليمي للبرنامج، وستتضمن مسؤولياتهما: (1) تجميع خطة العمل والميزانية السنوية ورصد تنفيذها؛ (2) مساعدة منظمات المزارعين الضعيفة على تنفيذ المكون الأول؛ (3) وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة الاتصالات والمعرفة مع شركاء التنفيذ؛ (4) تنسيق ورصد وتقييم أنشطة المشروع والنتائج والأثر؛ (5) تنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية واللجان الإقليمية؛ (6) توقيع اتفاقيات مع منظمات المزارعين وشركاء التنفيذ الآخرين؛ (7) ضمان الإدارة والمراقبة المالية (بما في ذلك إحالة طلبات عدم الاعتراض وطلبات السحب إلى الصندوق)؛ (8) الإشراف على شركاء تنفيذ المشروع وتقييمهم؛ (9) رصد الاستهداف وأبعاد التمايز بين الجنسين في البرنامج؛ (10) رصد الآثار البيئية للأنشطة؛ (11) حشد المساعدة التقنية؛ (12) تسهيل الاتصالات بين شركاء التنفيذ، والحكومة، والصندوق والمشاركين المحتملين في التمويل.

خامسا – إعادة تخصيص حصيلة القرض

22- هناك حتى الآن رصيد متاح للصرف قيمته 7.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وتمشيا مع تعديل النطاق والتأكيد على الأنشطة ذات الأولوية سيتم إنشاء فئة جديدة للتكاليف هي "الاتفاقيات مع المنظمات الزراعية المهنية". وسيعاد تخصيص المبالغ التي لم تصرف من الفئة الثالثة للتكاليف (صندوق التنمية الزراعية وصندوق تنمية البنى الأساسية الريفية)، ومن الفئة السادسة (المشروعات الصغرى) ومن الفئة السابعة (الدراسات والمسوحات)، والتي لم تعد لها أهمية في النهج الجديد، لفئات أخرى.

سادسا – التوصية

23- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التوصية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يوافق المجلس التنفيذي على إدخال التعديلات اللازمة على اتفاقية القرض رقم 589-GN لمراعاة نطاق المشروع ونهجه الجديدين اللذين يستندان إلى استنتاجات الإشراف المباشر، واستعراضات التنفيذ، واستعراض الحافظة، وسلسلة من بعثات إعادة التصميم، والطلب الرسمي المقدم من حكومة غينيا إلى الصندوق من أجل تعديل اتفاقية القرض.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية